الأمم المتحدة

A/CN.9/775

الجمعية العامة

Distr.: General
1 May 2013
Arabic
Original: English

لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي
الدورة السادسة والأربعون
فيينا، ٨-٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٣

التعاون التقني والمساعدة التقنية

مذكّرة من الأمانة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا-	مقدِّمة	١-٧	٢
ثانيا-	أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية	٨-٥٠	٣
	ألف- النُّهج العامة	٨-١٨	٣
	باء- أنشطة محدَّدة	١٩-٥٠	٦
ثالثا-	أنشطة مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	٥١-٧٠	١٨
رابعا-	نشر المعلومات	٧١-٨٨	٢٣
	ألف- الموقع الشبكي	٧٢-٧٤	٢٤
	باء- المكتبة	٧٥-٧٩	٢٤
	جيم- المنشورات	٨٠-٨٣	٢٥
	دال- النشرات الصحفية	٨٤-٨٥	٢٧
	هاء- الاستفسارات العامة	٨٦	٢٧
	واو- الإحاطات المقدمة إلى البعثات الدائمة في فيينا	٨٧	٢٨
	زاي- المحاضرات الإعلامية في فيينا	٨٨	٢٨
خامسا-	الموارد والتمويل	٨٩-١٠٠	٢٨
	ألف- صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات	٩١-٩٥	٢٨
	باء- صندوق الأونسيترال الاستئماني لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر	٩٦-١٠٠	٣٠

240613 V.13-83206 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

أولا- مقدِّمة

١- من إحدى أولويات لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال)، وفقا لقرار اتخذته في دورتها العشرين المعقودة في عام ١٩٨٧،[(١)] أنشطةُ التعاون التقني والمساعدة التقنية الرامية إلى الترويج لاستخدام نصوصها واعتمادها.

٢- وقد أعادت الجمعية العامة، في قرارها ٨٩/٦٧ المؤرَّخ ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تأكيد أهمية الأعمال التي تضطلع بها اللجنة فيما يتعلق بالتعاون التقني والمساعدة التقنية، وبخاصة بالنسبة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وكرّرت مناشدتها الهيئات المسؤولة عن المساعدة الإنمائية، وكذلك الحكومات في إطار برامجها الخاصة بالمعونة الثنائية، أن تدعم برنامج اللجنة للتعاون التقني والمساعدة التقنية، وأن تتعاون مع اللجنة وتنسِّق أنشطتها مع أنشطة اللجنة.

٣- ورحَّبت الجمعية العامة بالمبادرات التي تضطلع بها اللجنة للقيام، عن طريق أمانتها، بتوسيع برنامجها للتعاون التقني والمساعدة التقنية، وأحاطت علما مع الاهتمام بالنهج الشامل إزاء التعاون التقني والمساعدة التقنية القائم على الإطار الاستراتيجي للمساعدة التقنية الذي اقترحته الأمانة من أجل التشجيع على اعتماد نصوص اللجنة على الصعيد العالمي ونشر المعلومات عن النصوص المعتمدة مؤخَّرا.

٤- وأكَّدت الجمعية العامة أيضا أهمية تعزيز استخدام النصوص المنبثقة من أعمال اللجنة من أجل توحيد القانون التجاري الدولي وتنسيقه على الصعيد العالمي. وتحقيقا لهذه الغاية، حثَّت الدول التي لم توقّع بعد على هذه الاتفاقيات أو تصدّق عليها أو تنضمّ إليها و لم تَسُنّ قوانين نموذجية و لم تشجّع على استخدام نصوص أخرى ذات صلة على أن تنظر في القيام بذلك.

٥- ويجري بانتظام تحديث المعلومات عن حالة اعتماد نصوص الأونسيترال، ويمكن الاطلاع عليها في موقع الأونسيترال الشبكي. وتُجمع هذه المعلومات أيضا سنويا في مذكّرة من الأمانة بعنوان "حالة الاتفاقيات والقوانين النموذجية" (انظر الوثيقة A/CN.9/773 فيما يخص دورة اللجنة السادسة والأربعين).

٦- وتعرض هذه المذكّرة الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية بعد صدور المذكّرة السابقة التي قدِّمت إلى اللجنة في دورتها الخامسة

(1) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ١٧ (A/42/17)، الفقرة ٣٣٥.

والأربعين في عام ٢٠١٢ (الوثيقة A/CN.9/753 المؤرَّخة ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢)، وتتناول موضوع حشد الموارد لدعم تلك الأنشطة.

٧- وتورد وثيقة منفصلة (A/CN.9/776) معلومات عمّا تضطلع به منظمات دولية حالياً من أنشطة تتعلق بمواءمة القانون التجاري الدولي وتوحيده، وعن دور الأونسيترال في تنسيق هذه الأنشطة.

ثانيا- أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية

ألف- النُّهج العامة

٨- ترمي أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة إلى الترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال التشريعية وتوحيد تفسيرها. وتشمل هذه الأنشطة إسداء المشورة إلى الدول التي تنظر في التوقيع على اتفاقيات الأونسيترال أو التصديق عليها أو الانضمام إليها أو اعتماد قوانين نموذجية أو استخدام أدلة تشريعية صادرة عن الأونسيترال.

٩- وقد تشمل أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ما يلي: إيفاد بعثات إحاطة والمشاركة في حلقات دراسية ومؤتمرات تنظّم على الصعيدين الإقليمي والوطني؛ ومساعدة البلدان في تقييم احتياجاتها اللازمة لإصلاح قوانينها التجارية بوسائل منها استعراض تشريعاتها القائمة؛ والمساعدة على صياغة تشريعات وطنية لتنفيذ نصوص الأونسيترال؛ ومساعدة الوكالات الإنمائية الثنائية والمتعدِّدة الأطراف على استخدام نصوص الأونسيترال في أنشطتها ومشاريعها الخاصة بإصلاح القوانين؛ وإسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المنظمات الدولية وغير الدولية، مثل الرابطات المهنية ومنظمات المحامين وغرف التجارة ومراكز التحكيم، بشأن استخدام نصوص الأونسيترال؛ وتنظيم أنشطة تدريبية لتيسير تنفيذ وتفسير التشريعات المستَندة إلى نصوص الأونسيترال من جانب القضاة والممارسين في مجال القانون.

١٠- ويرد أدناه وصف لبعض الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة الزمنية المشمولة بالتقرير، علما بأنَّ الأنشطة الموسومة بعلامة نجمية مُوِّلت من صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات.

المبادرات الرامية إلى اتّباع نهج إقليمي

١١- واصلت الأمانة مشاركتها في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ حول إنفاذ العقود بالتنسيق مع وزارة العدل الكورية. ويرمي المشروع إلى تعزيز الإطار التشريعي والمؤسسي لإنفاذ العقود في دول منطقة آسيا

والمحيط الهادئ، بالإضافة إلى اقتصادات البلدان المتاخمة (تايلند والفلبين في عام ٢٠١٢، وإندونيسيا وبيرو في عام ٢٠١١)*. وعُرضت خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بإنفاذ العقود (سيول، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)* توصيات لتحسين البيئة القانونية بغرض إنفاذ العقود في تايلند والفلبين. وسوف يُركز المشروع في عام ٢٠١٣ على بروني دار السلام (التي تحتل المرتبة ١٥٨ من بين ١٨٥ بلدا)، والمملكة العربية السعودية (المرتبة ١٢٤) وفييت نام (المرتبة ٤٤)، وسوف يُقترح اعتماد نصوص الأونسيترال بشأن التحكيم، وبيع السلع، والخطابات الإلكترونية باعتبارها تدابير يمكن اتخاذها لإصلاح القوانين في تلك الدول (المملكة العربية السعودية، ٦-٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وبروني دار السلام وفييت نام في أواخر أيار/مايو أو أوائل حزيران/يونيه حسبما هو مقرّر)*. وأُتيح للأمانة المشاركة في المشروع عن طريق تبرعات تلقتها من حكومة جمهورية كوريا.

١٢- وتشمل المبادرات الإقليمية الأخرى التي تشارك فيها الأمانة الشراكة الجارية مع وكالة التعاون الدولي الألمانية. وحضرت الأمانة لقاء لمناقشة المشاريع المستقبلية في منطقة البلقان بالتركيز على الأنشطة المنفذة حتى تاريخه في سياق الصندوق الإقليمي المفتوح الخاص بجنوب شرق أوروبا المعني بالإصلاح القانوني وتحديد المجالات العامة للتدخل التي قد تستلزم تنفيذ مرحلة ثالثة من البرنامج. وقد رُكِّز في المرحلتين الأولى والثانية على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع والسبل البديلة لتسوية المنازعات على التوالي (بلغراد، ١٤-١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢).

١٣- وقدمت الأمانة عرضا إيضاحيا حول جهود الأونسيترال لمواءمة القانون في المؤتمر الإقليمي الشرق-أوسطي الذي نظمه مشروع "Protection" التابع لكلية الدراسات الدولية العليا في جامعة جونز هوبكنز وجامعة بيروت العربية، سعيا إلى ترويج نصوص الأونسيترال في المنطقة العربية (بيروت، ٩-١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)*.

الترويج لاعتماد الصكوك الأساسية للقانون التجاري على الصعيد العالمي

١٤- يقوم أحد النُّهج على الترويج في المقام الأول لاعتماد صكوك القانون التجاري الأساسية، أي المعاهدات التي اعتُمدت بالفعل على نطاق واسع، ولذا يبدو من المجدي جدا أن تشارك فيها كل دول العالم.

١٥- والمعاهدات التي يُنظر في تطبيق هذا النهج بشأنها هي اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها[٢] (اتفاقية نيويورك، وهي اتفاقية للأمم المتحدة اعتُمدت قبل إنشاء اللجنة، لكن اللجنة تروج لها بنشاط)، التي سبق للجمعية العامة[٣] أن دعت صراحة إلى اعتمادها على الصعيد العالمي، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع.

الترويج لأعمال الأونسيترال عموماً

١٦- قام موظفو الأمانة بما يلي:

(أ) تمثيل الأونسيترال وتقديم عرض إيضاحي في الاجتماع الرفيع المستوى المنعقد تحت عنوان "منتدى أمريكا الوسطى بشأن القانون والقانون الدولي الخاص"، بناء على دعوة من محكمة العدل لأمريكا الوسطى (مدينة بنما، ٣٠-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)؛

(ب) عرض أعمال الأونسيترال وتبادل وجهات النظر مع أعضاء لجنة التجارة الدولية التابعة للبرلمان الأوروبي (بروكسل، ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣).

الترويج للمعاهدات الحديثة العهد

١٧- تواصل الأونسيترال الترويج للصكوك المعتمدة في الآونة الأخيرة على صُعُد منها الإقليمي، من أجل تشجيع الدول على توقيعها واعتمادها بغية تيسير الإسراع بإدخالها حيز النفاذ.

١٨- وقد بدأ نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية ("اتفاقية الخطابات الإلكترونية") في ١ آذار/مارس ٢٠١٣. وواصلت الأمانة الترويج لاعتماد هذه الاتفاقية بفاعلية، وبخاصة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (يمكن الرجوع إلى الفقرات ٦٣-٦٥ للاطلاع على قائمة بالأنشطة ذات الصلة في هذه المنطقة).

(2) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلّد ٣٣٠، الرقم ٤٧٣٩.

(3) الجمعية العامة للأمم المتحدة، القرار ٦٥/٦٢ المؤرّخ ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الفقرة ٣.

باء- أنشطة محدَّدة

بيع البضائع

١٩- واصلت الأمانة السعي نحو اعتماد جميع الدول لاتفاقية البيع. ويشجع عقدُ حلقات عمل ومؤتمرات مخصصة لهذا الغرض، وكذلك اجتماعات ثنائية وغيرها من الفعاليات، الانضمامَ إلى هذا النص. وفيما يخص انضمام البرازيل في آذار/مارس ٢٠١٣، فقد شاركت الأمانة خلال السنوات الأخيرة في عدة فعاليات ذات صلة (ريو دي جانيرو، ٢٣-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛[٤] وساو باولو، ٢٩-٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠؛[٥] وساو باولو، ٣-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١*).[٦]

٢٠- كما واصلت الأمانة دعمها للدول في عملية تنقيح الإعلانات المقدمة عندما تصبح أطرافا في اتفاقية البيع بغية إعادة النظر فيها، إذا اقتضى الأمر، لتحقيق المزيد من المواءمة في نطاق تطبيق الاتفاقية.

٢١- وبالإضافة إلى هذا، ما زالت الأمانة تروّج بفاعلية لتوحيد تفسير اتفاقية البيع، من خلال الأنشطة المتعلقة بالسوابق القضائية المستندة إلى نصوص الأونسيترال (كلاوت)[٧] وعقد دورات تدريبية محددة الأهداف لفائدة القضاة والممارسين والطلبة، مثل عقد حلقة عمل حول اتفاقية البيع في الأكاديمية القضائية التشيكية (برنو، الجمهورية التشيكية، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢)* وتنظيم حلقة دراسية حول اتفاقية البيع في كلية القانون بجامعة فيينا (فيينا، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

٢٢- وأخيرا، فقد واصلت الأمانة الترويج لاعتماد اتفاقية فترة التقادم في البيع الدولي للبضائع (نيويورك، ١٩٧٤) بصيغتها المعدَّلة ببروتوكول ١١ نيسان/أبريل ١٩٨٠ (فيينا) ("اتفاقية التقادم")،[٨] وتفسيرها تفسيراً موحَّداً، بعدة سبل من بينها دعوة الدول الأعضاء إلى النظر في اعتماد الصيغة المعدَّلة لاتفاقية التقادم إذا كانت طرفاً في الاتفاقية بصيغتها غير المعدَّلة.

---

(4) A/CN.9/695، الفقرة ١٢ (ب).

(5) A/CN.9/724، الفقرة ٥٢.

(6) A/CN.9/753، الفقرة ٢١.

(7) للمزيد من المعلومات، انظر الوثيقة A/CN.9/777.

(8) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٥١١، الرقم ٢٦١١٩، الصفحة ٣، والرقم ٢٦١٢١، الصفحة ٩٩.

تسوية المنازعات

٢٣- عملت الأمانة على وضع صكوك وأدوات لإتاحة معلومات بشأن تطبيق وتفسير نصوص الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات. كما عملت على تنفيذ أنشطة التدريب والترويج للصكوك المتعلقة بالتحكيم والتوفيق بالإضافة إلى دعم العمل التشريعي الجاري. وبالنظر إلى ارتفاع معدل اعتماد تلك النصوص، فإن الطلب على المساعدة التقنية في مجال تسوية المنازعات مرتفع جدا.

'١' وضع صكوك وأدوات لتوفير معلومات بشأن تطبيق نصوص الأونسيترال في مجال تسوية المنازعات وتفسيرها

٢٤- فيما يخص اتفاقية نيويورك بشأن الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (١٩٥٨)، تأسّس موقع شبكي (www.newyorkconvention1958.org) لإتاحة المعلومات التي جُمعت لإعداد الدليل المتعلق باتفاقية نيويورك للاطلاع العام؛ وعُرضت نسخة محدثة من الموقع الشبكي في الدورة الثامنة والخمسين (نيويورك، ٤-٨ شباط/فبراير ٢٠١٣) للفريق العامل الثاني (المعني بالتحكيم والتوفيق) (انظر الوثيقة A/CN.9/765، الفقرات ٩٥-٩٨).

٢٥- وفيما يخص قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي (١٩٨٥، بصيغته المعدَّلة في عام ٢٠٠٦)، شاركت الأمانة في تنظيم النشاطين التاليين المتعلقين بطبعة عام ٢٠١٢ من نبذة السوابق القضائية المتعلقة بقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي ("النبذة"): المشاركة مع وزارة القانون في سنغافورة، من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢*، في تنظيم فعاليات إطلاق النبذة في سنغافورة؛ والمشاركة مع وزارة العدل ومؤسسة التحكيم الألمانية في تنظيم مؤتمر في ١ آذار/مارس ٢٠١٣ في برلين بألمانيا.

'٢' دعم الأعمال التشريعية الجارية والأنشطة التدريبية

٢٦- قدمت الأمانة تعليقات على ما يلي:

(أ) مشاريع قوانين بشأن التحكيم، لحكومات منها حكومات جزر كوك، وسلوفاكيا، وفلسطين، وقطر؛

(ب) مشاريع قوانين بشأن الوساطة، لحكومات منها حكومة مصر؛

(ج) مشاريع قواعد التحكيم المتّبعة في المؤسسات التحكيمية، بما في ذلك، بناء على طلب من غرفة التجارة في استكهولم، ما يتعلق بقواعد الأونسيترال للتحكيم لعام

١٩٧٦ وعام ٢٠١٠ المستخدمة بالغرفة، وقواعد سلطة التعيين لعامي ١٩٧٦ و٢٠١٠ المستخدمة بالغرفة، وخدماتها الإدارية المخصصة.

٢٧- وقدمت الأمانة مساعدة تقنية لدعم تأسيس مركز للتحكيم التجاري في رام الله (رام الله، دولة فلسطين، ١٤-١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

٢٨- كما ساهمت الأمانة، في إطار مشروع استقلالية القضاء والتمكين القانوني التابع لوكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، في التحضيرات لدورة تدريبية قضائية لمدرسة القضاء العليا في جورجيا، وذلك بهدف تدريب القضاة في جورجيا في مجال التحكيم التجاري الدولي.

٢٩- وشارك مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ مع وزارة العدل في جمهورية كوريا والمجلس الكوري للتحكيم التجاري في تنظيم مؤتمر عن منظور منطقة آسيا والمحيط الهادئ حول التحكيم التجاري الدولي (سيول، ٢٢-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، انظر الفقرة ٥٨)*.

٣٠- وشاركت الأمانة مع المركز الدولي للتحكيم التابع لغرفة الاقتصاد الاتحادية النمساوية وممارسي التحكيم الشباب في النمسا في تنظيم المؤتمر السنوي المشترك المعني بالتحكيم (فيينا، ٢١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣).

٣١- وتشمل الأنشطة الأخرى المتعلقة بالتحكيم الدولي التي شاركت الأمانة أو أسهمت فيها ما يلي:

(أ) حلقة دراسية حول دور الأمم المتحدة في التحكيم الدولي، بدعوة من أكاديمية التحكيم الدولية (باريس، ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٢)؛

(ب) حلقة دراسية استضافها المعهد المعتمد للمحكّمين وذلك لإلقاء كلمة بعنوان "دور الأونسيترال في تسوية المنازعات بوصفه المروِّج لاتفاقية نيويورك وغيرها من المعايير القانونية" (لندن، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)؛

(ج) جلسة عامة في إطار اللجنة الاستشارية الدولية للقطن حول إنفاذ قرارات التحكيم بموجب اتفاقية نيويورك (إنترلاكن، سويسرا، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)؛

(د) المنتدى الاقتصادي والمالي الثالث لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك جلسة حول التوفيق والتحكيم نظمتها غرفة ميلانو التجارية (ميلانو، ١٢-١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)؛

(هـ) حلقة عمل نظمتها جامعة ميتسو الدولية (بيلاروس) بالتعاون مع وزارة خارجية بيلاروس، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والأونسيترال، والمركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية، حول موضوع تسوية المنازعات الاستثمارية (مينسك، ١٩-٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)؛

(و) مؤتمر بعنوان "الدور الفعَّال للقضاء في التحكيم" نظمه مركز القاهرة الإقليمي للتحكيم التجاري الدولي لعرض أدوات المساعدة التقنية مثل نبذة السوابق القضائية المستندة إلى القانون النموذجي للتحكيم والمشروع الخاص بإصدار دليل لاتفاقية نيويورك الذي يهدف (ضمن جملة أمور) إلى معاونة القضاة في تفسير القانون النموذجي واتفاقية نيويورك وتطبيقهما (شرم الشيخ، مصر، ٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)؛

(ز) المؤتمر السنوي العشرون للأيام التحكيمية في كرواتيا حول موضوع التحكيم الاستثماري في وسط وشرق أوروبا (زغرب، ٥-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛

(ح) المؤتمر الدولي للتحكيم في موريشيوس حيث قُدم عرض إيضاحي حول عمل الأونسيترال ومكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية في الترويج لسيادة القانون، ودور الأمم المتحدة في حل المنازعات الدولية (موريشيوس، ١٠-١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛

(ط) حلقة عمل حول مواءمة القانون التجاري في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، في مجالات منها تسوية المنازعات (سنغافورة، ١١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، انظر الفقرة ٥٩).

التجارة الإلكترونية

٣٢- واصلت الأمانة الترويج لاعتماد نصوص الأونسيترال حول التجارة الإلكترونية، ولا سيما بالتعاون مع منظمات أخرى، وتأكيد ضرورة اتباع نهج إقليمي في هذا الصدد (انظر الفقرة ١٠ والفقرات ٦٣-٦٥، والوثيقة A/CN.9/776). كما قدمت تعليقات على مشاريع قوانين إقليمية ووطنية، منها على سبيل المثال مشروع قانون حول الخطابات والمعاملات الإلكترونية أعدته حكومة بوتسوانا.

٣٣- ونتيجة لهذه الأنشطة الترويجية، دخلت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٣، والدول الأطراف فيها هي الجمهورية الدومينيكية وسنغافورة وهندوراس. كما سُنت عدة تشريعات وطنية جديدة بشأن التجارة الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية (انظر الوثيقة A/CN.9/773).

٣٤- وأجرت الأمانة أيضا مشاورات غير رسمية مع مشرعين وواضعي سياسات في شتى الولايات القضائية، ومنها جنوب أفريقيا وفييت نام.

الاشتراء

٣٥- أقامت الأمانة، وفقا لطلبات من اللجنة والفريق العامل الأول (المعني بالاشتراء)، صلات مع منظمات دولية أخرى عاملة في مجال إصلاح نظم الاشتراء لتعزيز التعاون فيما يتعلق بقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي لعام ٢٠١١ ("القانون النموذجي") ودليل الاشتراع المصاحب له (٢٠١٢).[٩]

٣٦- ويرمي هذا التعاون إلى ضمان إدراك الحكومات التي تقوم بالإصلاح للمتطلبات والظروف الإقليمية، وإطلاع المنظمات على الاعتبارات التي تستند إليها تلك النصوص من حيث المبدأ، بغية تسهيل الفهم العميق والاستخدام المناسب للقانون النموذجي على الصعيدين الإقليمي والوطني.[١٠] وتأخذ الأمانة بنهج إقليمي في هذا التعاون، ومن المتوخَّى تنفيذ أنشطة مع مصارف إنمائية متعدِّدة الأطراف في عدة مناطق، تركِّز على الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد (التي يؤدي فيها الإصلاح في مجال الاشتراء دورا محوريا).

٣٧- وتحقيقا لهذه الغاية، شاركت الأمانة بكلمات وعروض إيضاحية في مجموعة واسعة من الأنشطة الدولية، شملت ما يلي:

(أ) المشاركة بكلمة في منتدى الاشتراء العمومي الإقليمي الثامن الذي استضافته حكومة ألبانيا، ومصرف التنمية الآسيوي، والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، والبنك الإسلامي للتنمية، والبنك الدولي، وحضره مسؤولون حكوميون من أذربيجان، وأرمينيا، وألبانيا، وأوكرانيا، والبوسنة والهرسك، وتركمانستان، والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا، وصربيا، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكوسوفو، وممثلون عن المنظمات المُضِيفة. وتناول المنتدى موضوعات الاشتراء الإلكتروني والاتفاقات الإطارية بموجب قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء

(9) مُتاح على الموقع الشبكي التالي:
www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/procurement_infrastructure.html.

(10) انظر الوثيقة A/CN.9/575، الفقرتان ٥٢ و٦٧؛ والوثيقة A/CN.9/615، الفقرة ١٤؛ والوثيقة A/66/17، الفقرات ١٨٦-١٨٩.

العمومي (٢٠١١) في سياق مواءمة نظم الاشتراء على الصعيدين الإقليمي والدولي (تيرانا، ٢٢-٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢)؛

(ب) مواصلة المشاركة في المبادرة المشتركة بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير والأونسيترال، بشراكة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بشأن تعزيز لوائح الاشتراء العمومي في بلدان كومنولث الدول المستقلة ومنغوليا.[(١١)] وفي إطار هذه المبادرة، عُقدت حلقة عمل خلال الفترة المستعرضة حول سياسة الاشتراء العمومي لحكومة أذربيجان في باكو من ٣١ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢*، وجلسة حول دراسة مشروع قانون الاشتراء العمومي لحكومة قيرغيزستان في فيينا من ٦ إلى ٨ آذار/مارس ٢٠١٣، وحلقة عمل بشأن الاشتراء العمومي لحكومة طاجيكستان في فيينا من ٩ إلى ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وتم تناول موضوعات استخدام القانون النموذجي ودليل اشتراعه للارتقاء بمستوى القوانين والممارسات المتصلة بالاشتراء في المنطقة وتحديثها. وبموجب المبادرة نفسها، استُكمل التحليل التشخيصي لتشريعات الاشتراء العمومي في البلدان التالية فيما يخص امتثالها لقانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي: الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وجمهورية قيرغيزستان، ومنغوليا.

(ج) المشاركة بكلمة في المؤتمر السنوي الثامن لشبكة الاشتراء الحكومية الدولية، الذي استضافته شبكة البلدان الأمريكية المعنية بالاشتراء الحكومي، وحكومة بنما وPanamaCompra؛ ومنظمة الدول الأمريكية، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمركز الدولي للبحوث الإنمائية. وقد نظر المؤتمر في الجهود الوطنية المبذولة في مجال إصلاح نظم الاشتراء وتحسين أدائها، وعُرض قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١) في سياق المعايير الدولية وإصلاح نظم الاشتراء (مدينة بنما، ١١-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)*؛

(د) المشاركة في حلقة عمل نظمها البنك الدولي بالتعاون مع مصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، وتقديم عرض إيضاحي حول الممارسات الدولية المتعلقة بالاشتراء العمومي مع التركيز على القانون النموذجي ودليل اشتراعه، ونطاق أنشطة الأونسيترال وأهمية الشراكة مع مانحين آخرين لكفالة اتساق الإصلاحات (دوشنبه، ٧-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)*؛

(11) www.ppi-ebrd-uncitral.com/index.php/en/the-initiative.

(هـ) تقديم الدعم التقني إلى الفرع المعني بالفساد والجرائم الاقتصادية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والتعاون معه، وبخاصة فيما يتعلق بالتنسيق في تنفيذ المادة ٩ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مجال الاشتراء العمومي، ودعم مشروع المكتب المعنون "الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل النزاهة في نظم الاشتراء العمومي"، كما أُشير في الدورة الرابعة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (مراكش، ٢٤-٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢). وتضمنت هذه الأنشطة تقديم المشورة إلى حكومتي المكسيك والهند بشأن إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للاشتراء العمومي بالبلدين، والمشاركة في اجتماعات للخبراء واجتماعات أخرى (٢٤-٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)؛

(و) المشاركة بكلمة في مؤتمر شبكة الاشتراء العمومي حول قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي (٢٠١١) والأعمال التي يمكن الاضطلاع بها في المستقبل فيما يخص الشراكات بين القطاعين العام والخاص (استكهولم، ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛

(ز) عقد حلقة دراسية في المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير، عملا بالمبادرة المشتركة بين المصرف والأونسيترال، لتوضيح مبادئ القانون النموذجي واستخدامه مع النصوص الدولية والإقليمية الأخرى حول الاشتراء العمومي، لتحقيق المزيد من المواءمة في تنفيذه (لندن، ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣)*؛

(ح) المشاركة في مؤتمر تومسون رويترز بشأن "العقود الحكومية: عام قيد الاستعراض"، الذي يُعقد بغرض تقديم معلومات متخصصة من أجل الممارسين وواضعي السياسات والأكاديميين المحليين والدوليين بشأن التطوّرات القانونية في العام السابق التي لها تأثير على الاشتراء العمومي. وعُقدت الدورة تحت عنوان "الحوار عبر-الأطلسي"، وتضمنت مناقشات حول نظم الامتثال المؤسسية، والنُّهج المقارنة بشأن الجزاءات وحظر التعامل، وتوجيهات الاتحاد الأوروبي المقترحة بشأن الاشتراء العمومي، واستراتيجيات المواءمة (واشنطن العاصمة، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣)؛

(ط) المشاركة بكلمة في المؤتمر الإقليمي لمصرف التنمية الأفريقي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير حول الاشتراء العمومي في جلسة بعنوان "أفكار إصلاحية جديدة: قانون الأونسيترال النموذجي واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الاشتراء الحكومي". وكان الهدف الرئيسي من المؤتمر إتاحة منتدى للتفكير في وضعية الأطر القانونية

المعنية بالاشتراء العمومي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الأردن وتونس ومصر والمغرب) والتشجيع على مواصلة الجهود الحالية والمستقبلية في الإصلاح القانوني والتنظيمي (مراكش، ٢٢-٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٣)*؛

(ي) المشاركة في المائدة المستديرة الأمريكية-الأوروبية المعقودة بعنوان "أداء دور قيادي في مجال الاشتراء: أهم القضايا المطروحة من أجل إصلاح قانون الاشتراء في المستقبل"، التي استضافتها جامعة الرور في بوخوم بألمانيا، وكلية الحقوق بجامعة جورج واشنطن (واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية) بالتعاون مع قسم قانون العقود العمومية التابع لرابطة المحامين الأمريكية، ورابطة المحامين المختصين بالاشتراء في المملكة المتحدة، ومنتدى "Vergabe" ورابطة المحامين الألمانية، حول القضايا المستجدة في مجال الاشتراء في الولايات المتحدة وأوروبا، وقانون الأونسيترال النموذجي واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن الاشتراء الحكومي، مع التركيز على تعزيز التعاون عبر-الأطلسي فيما يخص مكافحة الفساد، والجهود الرامية لتحقيق الامتثال، والطعن في العطاءات والاعتراض عليها، وعمليات الدمج والتملك، وضوابط التصدير، والمسائل الأكاديمية، والمبادرات التابعة لرابطات المحامين (فيينا، ١٩ شباط/فبراير ٢٠١٣).

دعم الأعمال الجارية في مجال التشريع والأنشطة التدريبية

٣٨- واصلت الأمانة أيضا تقديم المشورة إلى حكومتي ترينيداد وتوباغو وجامايكا (بدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية) بشأن إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي المعني بالاشتراء العمومي لديها.

٣٩- وقدمت عرضا إيضاحيا حول قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي ودليل اشتراعه (٢٠١١ و٢٠١٢) إلى الطلبة الذين يدرسون قانون الاشتراء العمومي الدولي والسياسات العامة ذات الصلة في جامعة نوتينغام بالمملكة المتحدة وإلى الطلبة الذين يدرسون في إطار البرنامج الخاص بالحصول على درجة الماجستير في الاشتراء العمومي في جامعة تور فيرجاتا، المشترك بين المصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير ووزارة الخارجية الإيطالية وهيئة الاشتراء الإيطالية، من أجل التشجيع على توسيع دائرة فهم أحكام القانون النموذجي وعلى استخدامه باعتباره أداة لإصلاح نظم الاشتراء (نوتينغام، المملكة المتحدة، ١٤-١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وروما، إيطاليا، ١١-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣)؛

٤٠- وقدمت عرضا إيضاحيا بشأن قانون الأونسيترال النموذجي للاشتراء العمومي ودليل اشتراعه (٢٠١١ و٢٠١٢) إلى طلبة برنامج "تسخير نظم الاشتراء العمومي لتحقيق التنمية المستدامة"، في مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية وجامعة تورينو، وذلك للهدف نفسه، أي للتشجيع على توسيع دائرة فهم أحكام القانون النموذجي وعلى استخدامه باعتباره أداة لإصلاح نظم الاشتراء (تورينو، إيطاليا، ٢٩ شباط/فبراير- ١ مارس/آذار ٢٠١٢)؛

٤١- وعُقدت دورة تدريبية عن الأونسيترال لصالح منظمة الأمم المتحدة الأغذية والزراعة (الفاو) نظمها وموَّلها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار)، بمشاركة من المنظمة الدولية لقانون التنمية. وتضمنت موضوعات الدورة ما يلي: الاشتراء العمومي وتطوير البنية التحتية، والتحكيم والتوفيق التجاريان الدوليان، وتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر، والنقل الدولي للبضائع، واستعراض مجالات أخرى ضمن ولاية الأونسيترال (روما، ٢١-٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢).

الإعسار

٤٢- شجّعت الأمانة على استخدام النصوص المتعلقة بالإعسار واعتمادها، وخصوصا قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود والدليل التشريعي لقانون الإعسار، من خلال المشاركة في مختلف المحافل الدولية. وشملت هذه الأنشطة ما يلي:

(أ) تقديم عرض إيضاحي في مؤتمر السياسات العالمي المنعقد بعنوان "إعادة الهيكلة المالية وقانون الإفلاس" حول الممارسات الإقليمية والعالمية المتعلقة بإعادة الهيكلة المالية وقانون الإفلاس والدروس المستفادة في الإمارات العربية المتحدة/دبي. وكان الهدف من المؤتمر مناقشة أفضل الممارسات، على الصعيدين الإقليمي والدولي، استنادا إلى قوانين سنغافورة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، والتركيز على عدة مسائل مهمة تتعلق بالإعسار في إطار مشروع قانون الإعسار الجديد في دبي والإمارات العربية المتحدة (دبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٣-١٦ أيار/مايو ٢٠١٢)*؛

(ب) عقد حلقة عمل حول أعمال الأونسيترال المتعلقة بقانون الإعسار في مؤتمر الذكرى السنوية الخمسين لرابطة المحامين الشباب الدولية لإذكاء الوعي بأعمال الأونسيترال، وبخاصة ما يرتبط منها بإعسار مجموعات المنشآت (برشلونة، إسبانيا، ٣٠ آب/أغسطس ٢٠١٢)؛

(ج) المشاركة بكلمة في المائدة المستديرة الثالثة الخاصة بأفريقيا للرابطة الدولية لأخصائيي إعادة الهيكلة والإعسار والإفلاس حول قانون الإعسار بهدف تيسير مناقشة إصلاح قانون الإعسار في منطقة أفريقيا في سياق المسائل ذات الاهتمام الخاص في هذه المنطقة، مثل المنشآت الصغرى والصغيرة، بالإضافة إلى التشجيع على النظر في الحاجة إلى معالجة الإعسار عبر الحدود. كما عُقدت مشاورات مع كبار المسؤولين الحكوميين لمناقشة الاقتراح الداعي إلى تأسيس مركز إقليمي للأونسيترال في كينيا (نيروبي، ٦-٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢)*؛

(د) المشاركة في أسبوع المنتدى العالمي للقانون والعدالة والتنمية الذي ينظمه البنك الدولي، وهو لقاء سنوي الهدف منه دراسة كيفية مساهمة القانون والعدالة في تعزيز التنمية من خلال إتاحة الفرص والإدماج والإنصاف (واشنطن العاصمة، ١٠-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢)؛

(هـ) المشاركة وإلقاء كلمة في الاستعراض السنوي الكندي بشأن قانون الإعسار الذي تستضيفه جامعة كولومبيا البريطانية. والمؤتمر هو النشاط الرئيسي المعني بالإعسار في كندا، وهو يجتذب عددا كبيرا من الممارسين من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، ويقدَّم خلاله ما يستجد من تطورات هامة متعلقة بقانون الإعسار (القضايا المطروحة مؤخرا وما إلى ذلك) خلال الاثني عشر شهرا الأخيرة (مونتريال، كندا، ٨-٩ شباط/فبراير ٢٠١٣).

المصالح الضمانية

٤٣- تأخذ الأمانة بنهج ذي شقين في تقديم المساعدة التقنية بشأن نصوص الأونسيترال المتعلقة بالمصالح الضمانية (اتفاقية الأمم المتحدة لإحالة المستحقات في التجارة الدولية،[١٢] ودليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة،[١٣] وملحقه المتعلق بالحقوق الضمانية في الممتلكات الفكرية[١٤] ومشروع دليل الأونسيترال بشأن إنشاء وتشغيل سجل للحقوق الضمانية).[١٥] ويركِّز الشق الأول على تعميم المعلومات المتعلقة بهذه النصوص على

(12) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.V.14.

(13) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.09.V.12.

(14) www.uncitral.org/pdf/arabic/texts/security/10-57124_Ebook_Suppl_SR_IP_a.pdf.

(15) www.uncitral.org/uncitral/ar/commission/working_groups/6Security_Interests.html.

المسؤولين الحكوميين والمشرِّعين والقضاة والأكاديميين والممارسين، مما يروِّج لتنفيذها. وشملت هذه الأنشطة المشاركة في الأنشطة التالية:

(أ) محاضرات حول التمويل المضمون في معهد موسكو للعلاقات الدولية ومشاورات مع مسؤولين من وزارة التنمية الاقتصادية في الاتحاد الروسي (موسكو، ١٣-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢)؛

(ب) اجتماع خبراء مع ممثلين عن وزارة العدل وغرفة كتاب العدل الاتحادية التابعة للاتحاد الروسي حول مسودة الأحكام المتعلقة بالرهن في القانون المدني الروسي والقانون الجديد المعني بتسجيل الرهن (فيينا، ٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)؛

(ج) محاضرة حول تسجيل المصالح الضمانية في الندوة المتعلقة بالإشهار باعتباره أحد عوامل فعالية المصالح الضمانية، التي عُقدت في كلية الحقوق بجامعة أوفرن (كليرمون فيران، فرنسا، ١ شباط/فبراير ٢٠١٣)؛

(د) محاضرة حول تمويل الممتلكات الفكرية في مركز الدراسات القانونية الدولية/جامعة لازارسكي ضمن درجة الماجستير في القانون في برنامج الممارسات التجارية عبر الوطنية (سالزبورغ، النمسا، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣).

٤٤- ويركز الشق الثاني على تقديم المساعدة التقنية إلى الدول فيما يخص أنشطة إصلاح قانون المعاملات المضمونة. ومن الأمثلة على هذه الأنشطة المساعدة التقنية المقدمة إلى الاتحاد الروسي فيما يخص الرهن وقانون تسجيل الرهن. وهناك مثال آخر هو التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ومنظمات أخرى منها مركز القانون الوطني للتجارة الحرة فيما بين البلدان الأمريكية، في سياق المساعدة التقنية المقدمة إلى الدول. والهدف من هذا التعاون كفالة تقديم المساعدة التقنية على نحو يتماشى مع نصوص الأونسيترال المتعلقة بالمعاملات المضمونة. ومن الأمثلة على هذا الشق من النهج المتبع اعتمادُ قوانين متعلقة بالمعاملات المضمونة في غواتيمالا وكولومبيا والمكسيك متسقة مع دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المعاملات المضمونة.

٤٥- وتنخرط الأمانة أيضا في مشاورات غير رسمية مع مشرِّعين وواضعي سياسات من شتى الولايات القضائية، وأحيانا ما يكون ذلك في إطار متابعة للأنشطة الآنفة الذكر. وأخيرا، فإن الأمانة تمضي قدماً في عملها مع البنك الدولي على إعداد مجموعة مبادئ لتعزيز فعالية وكفاءة المعاملات المضمونة.

تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر

٤٦- شاركت الأمانة بكلمة في مؤتمر LawTech Europe حول مداولات الفريق العامل الأخيرة بشأن تسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر (براغ، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

أنشطة بناء القدرات الأخرى

٤٧- شاركت الأمانة بصفة خبير في التدريب الذي نظمته الأونكتاد حول "دمج البُعد المعني بالتجارة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية" وقدمت عرضا إيضاحيا حول أهمية إصلاح القانون التجاري. واستهدف النشاط المسؤولين الحكوميين في عدة بلدان آسيوية تتلقى مساعدة من الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالاقتصاد والتجارة. وكان هذا التدريب الثالث في سلسلة من حلقات العمل المستندة إلى الدليل التدريبي الذي أعدته المجموعة المشتركة بين الوكالات المعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية، التي تنضوي الأونسيترال في عضويتها. وركزت حلقة العمل، وفقا للدليل، على عدة جوانب في التجارة منها الجوانب القانونية التي يتوجب مراعاتها عند تحضير خطط التنمية القطرية في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (كاتماندو، ٢٣-٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

٤٨- وانخرطت الأمانة أيضاً في أنشطة أخرى لبناء القدرات ترمي إلى زيادة التعريف بالقانون التجاري الدولي، منها مثلا التعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية وجامعة تورينو.

٤٩- وفي إطار هذا التعاون، واصلت الأمانة المساهمة في إدارة وتنفيذ برنامج الماجستير في مجال تسخير نظم الاشتراء العمومي لتحقيق التنمية المستدامة وكذلك برنامج الماجستير في القانون التجاري الدولي. ويشكِّل برنامجا الماجستير هذان جزءا لا يتجزأ من المنهاج التدريسي الأوسع نطاقا المسمى "مدرسة تورينو الإنمائية".[١٦]

٥٠- ولعلّ الوكالات الإنمائية الدولية وسائر المؤسسات التي تدير برامج شاملة للمساعدة التقنية تودّ أن تنظر في التكفل بمصاريف التحاق الطلاب بهذه البرامج الدراسية من أجل تعزيز القدرات المحلية على المدى الطويل في البلدان الشريكة.

(16) www.itcilo.org/en/training-offer/turin-school-of-development-1.

ثالثا- أنشطة مركز الأونسيترال الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ

٥١- قام المركز الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، منذ دورة اللجنة الخامسة والأربعين، بتنفيذ أنشطته وفقا لمتطلبات الأمانة فيما يخص تقديم المساعدة التقنية (الوثيقة A/66/17، الفقرة ٢٥٥) بالإضافة إلى الأولويات الخاصة المستبانة فيما يتعلق بالمركز الإقليمي (الوثيقة A/67/17، الفقرة ١٨٤)، وهي تقييم الاحتياجات واستبانة المشاريع الموجودة المتعلقة بإصلاح القانون التجاري بغية زيادة التنسيق بينها، وإقامة صلات مع الكيانات التي قطعت بالفعل شوطا بعيدا في إصلاح القانون التجاري. وأوليت أهمية خاصة للتنسيق مع كيانات إقليمية أخرى، منها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وأُقيمت صلات أيضا مع مركزي الأمم المتحدة للإعلام في أستراليا واليابان من أجل تحسين التغطية الإعلامية لأنشطة المركز الإقليمي ومبادرات الإصلاح التشريعي.

٥٢- وفي ضوء المبادرات والطلبات القائمة، استمر المركز الإقليمي في التركيز، من الناحية الجغرافية، على منطقتي شرق آسيا والمحيط الهادئ، وعلى السبل البديلة لتسوية المنازعات وبيع البضائع والتجارة الإلكترونية بوصفها مجالات مواضيعية لعمله. وسُعي إلى التعاون بشكل أوثق مع المؤسسات العاملة بالفعل في هذا المجال، مثل مكتب الاتصال والتنسيق التابع لمصرف التنمية الآسيوي الموجود في سيدني بأستراليا، والعاملة أيضا في مجال إصلاح القانون التجاري لدعم تنمية القطاع الخاص في منطقة المحيط الهادئ مثل معهد البحوث التشريعية الكوري التابع لجمهورية كوريا، ومركز التبادل القانوني الآسيوي في جامعة ناجويا باليابان.

٥٣- وأبرز عمل المركز الإقليمي اهتمام الدول وغيرها من الجهات المعنية باستخدام نصوص موحدة في إصلاح القانون التجاري لزيادة إمكانية التنبؤ القانوني وخفض تكلفة التجارة عبر الحدود. وقد تعزَّز هذا الاهتمام بغياب منظمات إقليمية للتكامل الاقتصادي تمتلك سلطات تشريعية شاملة، وبالتأييد الكبير الذي أبدته عدة دول في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للسعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية على وجه الأولوية.

٥٤- وعلى مستوى صياغة السياسات، ساهم المركز الإقليمي في المناقشات حول الصلة بين إصلاحات القانون التجاري استنادا إلى نصوص موحدة، والتنمية الاقتصادية بوصفها حافزاً للاستقرار الاجتماعي ودرء نشوب النزاعات، وسيادة القانون (على سبيل المثال في حلقة العمل المنعقدة في جامعة هوكايدو في سابورو باليابان، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣).

٥٥- وقد نُفذ عدد من المبادرات على المستوى التنفيذي.

٥٦- وتجذب السبل البديلة لتسوية المنازعات اهتماما مطردا في المنطقة لعدد من الأسباب. فوفقا للرأي السائد، يفضَّل التواؤم والتصالح على الاختصام لتسوية المنازعات في نظام القيم الآسيوية. وقد يتطلب هذا الموقف، على سبيل المثال، فصلا أقل صرامة بين إجراءات التصالح والتحكيم. كما أن زيادة مشاركة البلدان الآسيوية في التجارة والاستثمار الدوليين، بوصفها مستثمرة في بعض الأحيان، يزيد إمكانية خضوعها للتحكيم الدولي. وأخيرا، يزداد اللجوء إلى التحكيم باعتباره وسيلة مفضلة لتسوية المنازعات الدولية غير التجارية أيضا. لهذه العوامل مجتمعةً يزيد الاهتمام بالآليات البديلة لتسوية المنازعات في المنطقة والطلب على أنشطة بناء القدرات المرتبطة بها.

٥٧- وفي هذا المجال، نظَّم المركز الإقليمي مع وزارة العدل في جمهورية كوريا وهيئة التحكيم التجاري الكورية اجتماعا هاما حول "منظور منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن التحكيم التجاري الدولي" (سيول، ٢٢-٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، نوقشت فيه جميع نصوص الأونسيترال المتعلقة بالتحكيم، وكذلك عملها الحالي في هذا المجال. ومن المُتوخى أن يُعقد هذا الاجتماع سنويا. وتتضمن الأنشطة الأخرى المتعلقة بالسبل البديلة لتسوية المنازعات التي ساهم فيها المركز الإقليمي المشاركة في "مؤتمر الوساطة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠١٢: الوساطة وأثرها على النظم القانونية الوطنية" التي نظمته جامعة هونغ كونغ (هونغ كونغ، الصين، ١٦-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، وكذلك حلقة العمل المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي التي نظمتها الأكاديمية الملكية للمهن القضائية في مملكة كمبوديا (بنوم بنه، ٩ آب/أغسطس ٢٠١٢). وكان الهدف من حلقة العمل، بصورة خاصة، زيادة إلمام القضاء الكمبودي باتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها لسنة ١٩٥٨ ("اتفاقية نيويورك") وقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي ("القانون النموذجي للتحكيم")، حيث إن كمبوديا قد اعتمدت النصين.

٥٨- كما أُنجزت أعمال هامة لنشر الوعي حول استخدام نبذة السوابق القضائية المتعلقة بقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم لعام ٢٠١٢ والترويج لها، والنبذة أداة أثارت اهتماما كبيرا وأشاد بها الجميع (انظر الفقرة ٢٥). واعتُمد القانون النموذجي للتحكيم على نطاق واسع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويعد في بعض المناطق دون الإقليمية، مثل جنوب شرق آسيا، معيارا واقعيا. وقد اشتُرع هذا القانون النموذجي مؤخرا في هذه المنطقة، في قانون التحكيم الجديد للمملكة العربية السعودية على سبيل المثال، وفقا لعدة مصادر (المرسوم الملكي رقم م/٣٤ في ١٤٣٣/٥/٢٤ هـ، الموافق ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

٥٩- وسعى المركز الإقليمي بفاعلية إلى الترويج لانضمام بلدان المنطقة كافة إلى اتفاقية نيويورك. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن طاجيكستان أصبحت طرفا في المعاهدة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٢. وقد ساعد على اتخاذ هذا الإجراء التعاهدي مشروعٌ لبناء القدرات دعماً لانضمام طاجيكستان إلى منظمة التجارة العالمية بدعم من وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. ويتابع المركز الإقليمي عملية النظر في اعتماد ميانمار لاتفاقية نيويورك عن كثب، بطرائق منها المساهمة في أنشطة مخصصة لهذا الغرض (يانغون، ميانمار، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢). وأوليت عناية خاصة إلى أهمية هذه الاتفاقية في سياق مواءمة قوانين التحكيم في الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بطرائق منها المساهمة في حلقة عمل بعنوان "اجتماع كبار المسؤولين القانونيين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بمواءمة قوانين التجارة في الدول الأعضاء بالرابطة" (سنغافورة، ١١-١٢ آذار/مارس ٢٠١٣). وقد أصبحت ميانمار الدولة الطرف رقم ١٤٩ في اتفاقية نيويورك في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣.

٦٠- كما أولي اهتمام خاص إلى الترويج لاعتماد اتفاقية نيويورك في الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ التي يسجَّل فيها واحد من أدنى مستويات اعتماد هذه الاتفاقية في العالم. وقد أجريت اتصالات مع شركاء قد يكون لهم اهتمام بالمشاركة في عملية تهدف إلى الترويج للمشاركة في الاتفاقية عن طريق بناء القدرات القانونية ذات الصلة بغية تزويد الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ بأداة قانونية أساسية لإدماجها أكثر في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

٦١- وأُنجزت أعمال مهمة مع الجهات المعنية مباشرة فيما يتعلق بالبيع الدولي للبضائع، وبخاصة الترويج لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٨٠ وتفسيرها تفسيراً موحَّداً. وتم تناول هذا الموضوع بانتظام في الأنشطة الترويجية، مثل حلقة العمل حول "نصوص الأونسيترال في أستراليا: التحكيم، والتجارة الإلكترونية، وبيع البضائع" الذي شارك في تنظيمه الفريق المعني بالقانون التجاري في كلية الحقوق بجامعة موناش (ملبورن، أستراليا، ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣)، ومؤتمر بعنوان "من العالمي إلى المحلي" نظمه معهد المحكمين والوسطاء في نيوزيلندا (ويلينغتون، ٢-٤ آب/أغسطس ٢٠١٢)، حيث قُدمت أيضا عروض إيضاحية حول التحكيم والتجارة الإلكترونية.

٦٢- ومن الجدير بالملاحظة، من وجهة النظر التشريعية، سحبُ جمهورية الصين الشعبية للإعلان المتعلق بالمواد ١١ و١٢ و٩٦ من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع في إطار الاتجاه العالمي الذي يحبذ استعراض الإعلانات القائمة الخاصة بهذه الاتفاقية،

وسحبها إذا استُصوب ذلك، وذلك لزيادة توحيد نطاق تطبيقها. وقد ناقشت أمانة الأونسيترال الأمر لأول مرة في الحلقة الدراسية الدولية بشأن "تفسير اتفاقية عقود البيع الدولي للبضائع وتطبيقها، مع التركيز على المقاضاة والتحكيم في الصين"، المنعقدة في جامعة ووهان (ووهان، الصين، ١٣-١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧) (الوثيقة A/CN.9/652، الفقرة ١٠ (ب)). وفيما يخص الأطراف الجديدة المحتمل انضمامها إلى الاتفاقية، أفادت فييت نام بحدوث تقدم باتجاه اعتماد الاتفاقية بعد استكمال مشاورة عمومية حول هذا الشأن أسفرت عن نتائج إيجابية.

٦٣- وبذل المركز الإقليمي جهودا في مجال التجارة الإلكترونية بشكل خاص من خلال الترويج لاعتماد النصوص القائمة والمشاركة في المحافل الإقليمية، بما فيها المحافل التي تهدف إلى وضع معايير إقليمية مستقبلية. وتشير المعلومات التي جُمعت إلى اختلاف درجات الوعي بقانون التجارة الإلكترونية والاهتمام به فيما بين البلدان. فلدى عدة بلدان في شرق وجنوب شرق آسيا، على سبيل المثال، تشريعات وطنية متطورة بما يكفي في هذا المجال، وهي تُعنى حاليا بالجوانب الدولية بطرائق منها النظر في اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لعام ٢٠٠٥. ومن ناحية أخرى، يبدو أن معظم بلدان جنوب آسيا تعطي الأولوية لتدعيم الأطر التشريعية الوطنية، في حين تتخذ بعض دول آسيا الوسطى الخطوات الأولى لإعداد تشريعات وطنية.

٦٤- وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن نصوص الأونسيترال حول التجارة الإلكترونية تعد معيارا واقعيا للمواءمة على الصعيد دون الإقليمي بين الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. واتُخذت مؤخرا خطوة أخرى في هذا الاتجاه بعد اعتماد جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية لقانون المعاملات التجارية (القانون رقم 20/NA المؤرخ ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، والصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 025/POR في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣). وشارك المركز الإقليمي في "حلقة العمل التحضيرية المشتركة بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والأونكتاد لاستعراض مدى مواءمة قوانين التجارة الإلكترونية في دول الرابطة" (سيبو، الفلبين، ١٠-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)، وساهم في عملية الاستعراض التي تلتها والتي تولى تنسيقها أمانة الرابطة والأونكتاد وأسفرت عن إعداد دراسة تتضمن توصيات بشأن مواصلة المواءمة بين قوانين التجارة الإلكترونية في دول الرابطة.

٦٥- وتضمنت الأعمال الإضافية التي قام بها المركز في مجال التجارة الإلكترونية توضيحا لفوائد اعتمادِ نصوص الأونسيترال الموحدة في سياق إطار قانوني موات لمرافق المنافذ الوحيدة الإلكترونية ("الجلسة العامة لمجلس آسيا والمحيط الهادئ لتيسير التجارة والأعمال التجارية

الإلكترونية لعام ٢٠١٢ وEDICOM"، طهران، جمهورية إيران الإسلامية، ٢١-٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢)؛ والمساهمة في الأعمال التي قامت بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وشبكة الأمم المتحدة لخبراء التجارة اللاورقية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ تنفيذاً لقرار اللجنة رقم ٣/٦٨، وبهدف تقييم مدى استصواب وجدوى إبرام اتفاق إقليمي بشأن التجارة اللاورقية ("المشاورة الإقليمية للخبراء بشأن التواصل بين الأوساط الرقمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لبناء القدرات على التكيف"، كولومبو، ٥-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢؛ و"اجتماع الخبراء بشأن تعزيز التواصل الإقليمي عن طريق التجارة والاستثمار: نحو وضع ترتيبات إقليمية لتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود"، بانكوك، ١٣-١٤ آذار/مارس ٢٠١٣). ونظم المركز الإقليمي أنشطة تهدف، ضمن جملة أمور، إلى الترويج لاتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية لعام ٢٠٠٥، بالاشتراك مع جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية (سيول، ٢٠-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) وكلية تي سي بيرن للحقوق التابعة لجامعة كوينزلاند (بريزبن، أستراليا، ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣).

٦٦- كما قدّم المركز الإقليمي الدعم بفاعلية لأعمال الأونسيترال الحالية والمستقبلية المتعلقة بالصياغة التشريعية. ويُذكر على الخصوص عقد اجتماع خبراء لمناقشة استخدام نصوص موحدة في العمليات الجارية الخاصة بإصلاح قوانين العقود، والوسائل الممكنة لتعزيز التنسيق بين التشريعات على الأصعدة العالمية والإقليمية والوطنية (إنتشيون، جمهورية كوريا، ٢٥-٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٣). وأبرز الاجتماع اعتماد بعض بلدان شرق آسيا اعتماداً كبيراً على قانون موحد في العمليات الخاصة بإصلاح قوانين العقود، والحاجة إلى المزيد من الأعمال الترويجية، وبخاصة في البلدان النامية، بغية تقديم شرح وافٍ لسمات النصوص الموحدة وفوائد اعتمادها، وما إذا كان من المستصوب زيادة تنسيق ودعم الجهود الإقليمية التي تهدف إلى إعداد نصوص موحدة جديدة. وقد عُقدت اجتماعات أخرى ذات صلة منها مؤتمر شارك المركز في تنظيمه مع جامعة هانكوك للدراسات الأجنبية (سيول، ٢٠-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢) ونوقشت فيه، ضمن جملة أمور، مسائل متعلقة بعمل الفريق العامل الثالث (المعني بتسوية المنازعات بالاتصال الحاسوبي المباشر) والفريق العامل الرابع (المعني بالتجارة الإلكترونية) التابعين للأونسيترال.

٦٧- وشارك المركز الإقليمي في عدة أنشطة تهدف إلى نشر المعلومات وبناء القدرات في البلد المضيف، وهو جمهورية كوريا، مثل الحلقة الدراسية المعنونة "المسائل العملية الراهنة فيما يخص اتفاقية البيع الدولي للبضائع والتحكيم التجاري الدولي"، التي شارك في تنظيمها

المركز الإقليمي ومكتب آسيا لرابطة المحامين الدولية (سيول، ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢)، ومؤتمر "الاتجاهات الحديثة في قانون المعاملات التجارية الدولية في آسيا" الذي نظمته جامعة دونج آ (بسان، ٨-٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢) والمحاضرة الخاصة بعنوان "الأونسيترال والتحديات الراهنة التي تواجه مواءمة القانون التجاري" التي أُلقيت في جامعة سيول الوطنية (سيول، ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

٦٨- ويعمل بالمركز الإقليمي مهني واحد ومساعد واحد، بالإضافة إلى خبير قانوني وفَّرته حكومة جمهورية كوريا على أساس عدم استرداد التكاليف. ويستضيف المركز الإقليمي متمرنين بشكل منتظم. وتمكّن ميزانية المشروع، التي تتبرع بها حكومة كوريا بالكامل، من توظيف خبراء واستشاريين في بعض الأحيان. كما أن المركز يعتمد في أحيان كثيرة على موارد شركائه، وبخاصة ما يتعلق بالمساهمة في تكلفة السفر ومرافق الاجتماعات والخدمات.

٦٩- وقد قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبخاصة مكتبها دون الإقليمي لشرق وشمال شرق آسيا الموجود أيضا في إنتشيون، الدعم للمركز في عدد من الوظائف الإدارية البالغة الأهمية في تنفيذ لولايته. وتقدَّم هذه المساعدة على أساس مؤقت، في انتظار عقد ترتيب رسمي بين مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية واللجنة.

٧٠- ومن المتوقع أن تثير أنشطة المركز المستقبلية مزيدا من الاهتمام بنصوص الأونسيترال وأن تزيد الطلب على المساعدة التقنية. وسوف تستدعي هذه الزيادة زيادة مقابلة في الموارد المتاحة. ويمكن أن تتاح هذه الموارد، بشكل خاص، عن طريق التأكيد على أن إصلاح القانون التجاري يساهم بشكل أساسي في تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الدولية، مثل الأهداف المتعلقة بسيادة القانون ومكافحة الفقر، ومن ثم دمج عمليات إصلاح القانون التجاري في برامج المساعدة الإنمائية.

رابعا- نشر المعلومات

٧١- يمثّل عدد من المنشورات والوثائق التي أعدّتها الأونسيترال مراجع أساسية لأنشطة الأونسيترال في مجال التعاون التقني والمساعدة التقنية، وخصوصا فيما يتعلق بنشر المعلومات عن أعمالها ونصوصها.

ألف- الموقع الشبكي

٧٢- يُتيح الموقعُ الشبكي للأونسيترال، الذي يمكن تصفُّحه بلغات الأمم المتحدة الرسمية الست، الوصولَ إلى النصوص الكاملة لوثائق الأونسيترال وغيرها من المواد المتصلة بعملها، مثل المنشورات، والمعلومات عن حالة المعاهدات، والنشرات الصحفية، والأنشطة المنظمة، والأخبار. ووفقا لسياسة المنظمة في تعميم الوثائق، يُتاح الاطلاع على الوثائق الرسمية، عند نشرها، من خلال ربطها بنظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (ODS).

٧٣- وفي عام ٢٠١٢، استقبل الموقع الشبكي نحو ٥٠٠ ٠٠٠ زائر مختلف. وقد ازداد إجمالي عدد الزائرين عن عام ٢٠١١، وشهدت الصفحات باللغات غير اللغة الإنكليزية النسبة الأكبر من الزيادة في الزائرين. ويتوجَّه نحو ٥٨ في المائة من الزائرين إلى الصفحات المنشورة بالإنكليزية، و٢٧ في المائة إلى الصفحات المنشورة بالإسبانية والفرنسية (بزيادة عن نسبة ٢٢ في المائة في عام ٢٠١١)، بينما تتوجه النسبة المتبقية البالغة ١٥ في المائة إلى الصفحات المنشورة بالروسية والصينية والعربية (بزيادة عن نسبة ١١ في المائة في عام ٢٠١١). وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنَّ موقع الأونسيترال الشبكي، الذي هو من بين أهم المصادر الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالقانون التجاري الدولي بجميع اللغات، قد يمثل واحدا من المراجع القليلة المتوفرة حول هذا الموضوع ببعض اللغات الرسمية.

٧٤- ويجري تحديث محتويات الموقع الشبكي وتوسيع نطاقها بصورة مستمرة في إطار أنشطة مكتبة الأونسيترال القانونية، ومن ثم لا تتكبَّد الأمانة تكلفة إضافية في هذا الصدد. ويشار على وجه الخصوص إلى تحميل وثائق الأونسيترال الرسمية المتعلقة بدوراتها السابقة باستمرار في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة وإتاحتها على الموقع الشبكي في إطار مشروع يتعلق برقمَنة محفوظات الأونسيترال يُنفَّذ بالاشتراك مع وحدة إدارة الوثائق التابعة لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

باء- المكتبة

٧٥- تلبي مكتبة الأونسيترال القانونية، منذ إنشائها في عام ١٩٧٩، ما لموظفي الأمانة والمشاركين في الاجتماعات الحكومية الدولية التي تعقدها الأونسيترال من احتياجات في مجال البحث. وتقدِّم المكتبة أيضا المساعدة في هذا المجال لموظفي البعثات الدائمة وموظفي الأمم المتحدة من مختلف أنحاء العالم وموظفي سائر المنظمات الدولية التي تتخذ من فيينا مقراً لها

وللباحثين الخارجيين وطلبة الحقوق. وفي عام ٢٠١٢، لبى موظفو المكتبة نحو ٤٧٥ طلبا واردا من أكثر من ٤٥ بلدا للحصول على مراجع، بزيادة مقدارها ٣٦ في المائة عن عام ٢٠١١.

٧٦- ومجموعة مقتنيات مكتبة الأونسيترال القانونية تركِّز أساساً على القانون التجاري الدولي، وهي تضم حالياً ما يزيد على ١٠ ٠٠٠ بحث متخصّص، و١٠٠ مجلة يتواصل صدورها، ومراجع قانونية وعامة، منها وثائق للأمم المتحدة غير صادرة عن الأونسيترال ووثائق منظمات دولية أخرى؛ ومراجع إلكترونية (مقصورة على الاستعمال الداخلي). ويولى اهتمام خاص لتوسيع دائرة المقتنيات بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست. وفي حين ازداد استخدام المراجع الإلكترونية، فإن المراجع المتعلقة بالقانون التجاري من الكثير من البلدان ما تزال متوفرة في نسختها المطبوعة فقط، وظل تداول النسخ المطبوعة بنفس المعدل.

٧٧- وتحتفظ مكتبة الأونسيترال القانونية بفهرس متاح للاطلاع العام بأسلوب الاتصال الحاسوبي المباشر ويعمل بالاشتراك مع المكتبات الأخرى للأمم المتحدة في فيينا وبدعم تقني من مكتبة الأمم المتحدة في جنيف. والفهرس متاح عبر صفحة المكتبة في موقع الأونسيترال الشبكي.

٧٨- ويُعِدُّ موظفو مكتبة الأونسيترال القانونية للجنة سنويا وثيقة بعنوان "ثبت مرجعي بالمؤلّفات الحديثة ذات الصلة بأعمال الأونسيترال". ويشمل الثبت إحالات إلى كتب ومقالات وأطروحات بلغات مختلفة، مصنَّفة بحسب الموضوع (فيما يخص دورة اللجنة السادسة والأربعين، انظر الوثيقة A/CN.9/772). وتُدرَج كل مادة من المواد المسجَّلة في الثبت المرجعي في الفهرس المتاح للاطلاع العام بواسطة الاتصال الحاسوبي المباشر، وتحتفظ مكتبة الأونسيترال بمجموعة النصوص الكاملة لجميع المواد المذكورة. وتُتاح في ركن الببليوغرافيا على موقع الأونسيترال الشبكي تحديثات شهرية من تاريخ آخر ثبت مرجعي سنوي.

٧٩- وتنشر المكتبة ثبتا مرجعيا موحَّدا للمؤلفات المتعلقة بأعمال الأونسيترال على موقع الأونسيترال الشبكي.[١٧] والهدف من هذا الثبت المرجعي الموحَّد هو تجميع كل مواد التقارير الببليوغرافية المقدَّمة إلى اللجنة منذ عام ١٩٦٨. وهو يشمل حاليا أكثر من ٥٠٠ ٦ مادة مستنسخة بالإنكليزية وباللغات الأصلية، وقد حقِّقت هذه المواد ووُحِّدت طريقة قيدها بقدر المستطاع.

جيم- المنشورات

٨٠- دأبت الأونسيترال على أن تصدر، إلى جانب الوثائق الرسمية، سلسلتين من المنشورات، وهما نصوص جميع الصكوك التي أعدّتها اللجنة وحولية الأونسيترال. وتُتاح

(17) مُتاح في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/bibliography.html.

المنشورات بانتظام لدعم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تضطلع بها الأمانة، وكذلك المنظمات الأخرى حيثما نوقشت أعمال الأونسيترال وفي سياق الجهود المبذولة لإصلاح القوانين الوطنية.

٨١- وترد فيما يلي الأعمال التي نُشرت في عام ٢٠١٢: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي،[١٨] وكتيِّب منقَّح لاتفاقية مدّة التقادم في البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٧٤ مع مذكرة تفسيرية مُحدَّثة؛[١٩] ونصوص لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) ومؤتمر لاهاي والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص (اليونيدروا) المتعلقة بالمصالح الضمانية: مقارنة وتحليل للسمات الرئيسية للصكوك الدولية المتعلقة بالمعاملات المضمونة؛[٢٠] ودليل الأونسيترال التشريعي لقانون الإعسار، الجزء الثالث: معاملة مجموعات المنشآت في سياق الإعسار؛[٢١] وطبعة عام ٢٠١٢ من نبذة الأونسيترال عن السوابق القضائية المستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع؛[٢٢] وطبعة عام ٢٠١٢ من نبذة السوابق القضائية المتعلقة بقانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي؛[٢٣] وحوليتا الأونسيترال لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩.[٢٤]

٨٢- ونُشرت الأعمال التالية في أوائل عام ٢٠١٣: توصيات لمساعدة مؤسسات التحكيم وغيرها من الهيئات المهتمّة فيما يخص التحكيم بمقتضى قواعد الأونسيترال للتحكيم (بصيغتها المنقّحة في عام ٢٠١٠)،[٢٥] ودليل الأونسيترال: حقائق أساسية عن لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي.[٢٦]

٨٣- وفي ضوء الشواغل المتعلقة بالميزانية والبيئة، واصلت الأمانة بذل جهودها الرامية إلى استخدام الوسائط الإلكترونية بوصفها الطريقة الرئيسية لتعميم نصوص الأونسيترال. ومن ثم خُفضت طباعة جميع المنشورات، ونُشرت عدة نصوص صادرة في عام ٢٠١٢ في شكل

(18) مُتاح في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/insolvency.html.

(19) مُتاح في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/sale_goods.html.

(20) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/security.html.

(21) مُتاح في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/uncitral_texts/insolvency.html.

(22) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/case_law/digests.html.

(23) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/case_law/digests.html.

(24) مُتاحتان في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/publications/yearbook.html.

(25) مُتاحة في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/uncitral_texts/arbitration.html.

(26) مُتاح في الموقع الشبكي التالي: www.uncitral.org/uncitral/ar/about_us.html.

إلكتروني على وجه الحصر، وهي: قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإعسار عبر الحدود: المنظور القضائي (كتاب إلكتروني)؛ والكتيِّب المنقَّح لاتفاقية مدة التقادم في البيع الدولي للبضائع لعام ١٩٧٤ (كتاب إلكتروني)؛ وطبعة عام ٢٠١٢ من نبذة الأونسيترال عن السوابق القضائية المستندة إلى اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع (قرص مدمج وكتاب إلكتروني)؛ وحوليتا الأونسيترال لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ (قرص مدمج وكتاب إلكتروني).

دال- النشرات الصحفية

٨٤- يجري بانتظام إصدار نشرات صحفية كلما اتُّخذت إجراءاتٌ تعاهدية تتصل بنصوص الأونسيترال أو عندما ترد معلومات بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية أو سائر النصوص ذات الصلة. وتصدر نشرات صحفية أيضا بشأن المعلومات ذات الأهمية الخاصة للأونسيترال وذات الصلة المباشرة بها. وتُرسَل تلك النشرات الصحفية إلى الجهات المهتمَّة عبر البريد الإلكتروني، وتُنشَر على موقع الأونسيترال الشبكي، وكذلك على الموقع الشبكي الخاص بدائرة الأمم المتحدة للإعلام في فيينا أو بشعبة الأخبار ووسائط الإعلام التابعة لإدارة شؤون الإعلام في نيويورك، حسب مقتضى الحال.

٨٥- وتحسيناً لما يرد من معلومات بشأن اعتماد قوانين الأونسيترال النموذجية من حيث الدقة وحداثة العهد، وبالنظر إلى أنَّ هذا الاعتماد لا يقتضي اتخاذ أيِّ إجراء رسمي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة، وتسهيلا لنشر المعلومات ذات الصلة، فلعلّ اللجنة تود أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تُخطر الأمانة عند قيامها بسن تشريعات لتنفيذ أحد قوانين الأونسيترال النموذجية.

هاء- الاستفسارات العامة

٨٦- تعالج الأمانة حالياً ما يقرب من ٢ ٠٠٠ استفسار عام في السنة، بشأن أمور منها النواحي التقنية لنصوص الأونسيترال وتوافرها، وأوراق العمل، ووثائق اللجنة، والمسائل المتصلة بذلك. ويتزايد الرد على تلك الاستفسارات بالإحالة إلى موقع الأونسيترال الشبكي.

واو- الإحاطات المقدمة إلى البعثات الدائمة في فيينا

٨٧- قدَّمت الأمانة إحاطة عن الأونسيترال وأساليب عملها في حلقة دراسية توجيهية لأعضاء البعثات الدائمة المعتمدة لدى المنظمات الدولية الكائنة في فيينا، قام بتنظيمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بمكتب الأمم المتحدة في فيينا، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

زاي- المحاضرات الإعلامية في فيينا

٨٨- تقدّم الأمانة، عند الطلب، محاضرات إعلامية داخلية عن أعمال الأونسيترال، إلى زوَّارها من الطلبة الجامعيين والأكاديميين والمحامين والمسؤولين الحكوميين بمن فيهم القضاة وسائر المهتمين. ومنذ صدور التقرير الأخير، أُلقيت محاضرات على زوار من بلدان منها إيرلندا وسلوفينيا والمملكة العربية السعودية والنمسا وهنغاريا ووفد زائر من قسم القانون الدولي برابطة المحامين الأمريكية.

خامسا- الموارد والتمويل

٨٩- لا تشمل الميزانية العادية تكاليف معظم أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية. ولذا فإنَّ قدرة الأمانة على تنفيذ ركني التعاون التقني والمساعدة التقنية من برنامج عمل الأونسيترال تتوقَّف على توافر تمويل من خارج الميزانية.

٩٠- واستطلعت الأمانة مجموعة من السبل الكفيلة بزيادة الموارد من أجل أنشطة المساعدة التقنية، منها المساهمات العينية. ويُذكر هنا على وجه الخصوص قيام الجهات المُنظِّمة بتمويل عدد من المهام المطلوبة كليا أو جزئيا. وقد تتوفّر مصادر تمويل إضافية إذا تسنى إدراج أنشطة إصلاح القانون التجاري بصورة أكثر انتظاما في برامج المساعدة الإنمائية الدولية الأوسع نطاقا. وفي هذا الصدد، لعلَّ اللجنة تود أن تقدِّم إرشادات بشأن الخطوات الممكن اتخاذها في المستقبل.

ألف- صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات

٩١- يقدّم صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات الدعم لأنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية الموجَّهة للدوائر القانونية في البلدان النامية، فيموِّل مشاركة موظفي الأونسيترال أو غيرهم من الخبراء في الحلقات الدراسية التي تُعرض فيها نصوص الأونسيترال لفحصها وبحث إمكانية اعتمادها، وكذلك في بعثات تقصي الحقائق المعنية بأعمال التقييم

من أجل إصلاح القوانين التي تُوفَد من أجل استعراض التشريعات الوطنية القائمة وتقدير الاحتياجات القطرية اللازمة لإصلاح القوانين في المجال التجاري.

٩٢- ووردت في الفترة قيد الاستعراض تبرعات من حكومة جمهورية كوريا، من خلال وزارة العدل، بمبلغ ٨٧٨,٦١ ١٣ دولارا أمريكيا لمشاركة أمانة الأونسيترال في مشروع تيسير المعاملات التجارية التابع لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (انظر الفقرة ١١ أعلاه). كما وردت تبرعات جديدة بمبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار أمريكي لعام ٢٠١٢، وكذلك إعلان جديد عن التبرع بمبلغ ٠٠٠ ٢٠ دولار أمريكي لعام ٢٠١٣ من حكومة إندونيسيا، ولعلّ اللجنة تود أن تعرب عن تقديرها للبلدين.

٩٣- وناشدت اللجنة، في دورتها الخامسة والأربعين (نيويورك، ٢٥ حزيران/يونيه – ٦ تموز/يوليه ٢٠١٢)، جميع الدول والمنظمات الدولية وسائر الهيئات المهتمة أن تنظر في تقديم تبرعات إلى صندوق الأونسيترال الاستئماني للندوات، في شكل تبرعات متعددة السنوات، إن أمكن ذلك، أو في شكل تبرعات مخصّصة الغرض، من أجل تيسير التخطيط وتمكين الأمانة من تلبية ما يرد من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من طلبات متزايدة للحصول على التدريب والمساعدة التشريعية التقنية (الوثيقة A/67/17 الفقرات ١٤٦-١٤٨). وقد تم الاتصال بكل مانح محتمل على حدة بهذا الشأن.

٩٤- وعلى الرغم مما تبذله الأمانة من جهود لالتماس تبرعات جديدة، فلعلّ اللجنة تود أن تحيط علماً بأنَّ الأموال المتبقية في الصندوق الاستئماني لن تكفي إلا لتمويل عدد ضئيل جدا من أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية مستقبلا. ولا تزال الجهود تُبذل لتنظيم الأنشطة المطلوبة بأقل تكلفة وبتمويل مشترك وعلى أساس تقاسم التكاليف كلما أمكن ذلك. ولكنه سيتعيَّن، لدى استنفاد الأموال الحالية، رفض طلبات التعاون التقني والمساعدة التقنية التي تقتضي إنفاق أموال على السفر أو لتغطية التكاليف الأخرى ذات الصلة، ما لم تقدّم تبرعات جديدة إلى الصندوق الاستئماني أو يَتَسنّ إيجاد مصادر تمويل بديلة.

٩٥- ولعلّ اللجنة تود مرة أخرى أن تناشد جميع الدول ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة والمنظمات الدولية وسائر الجهات المهتمة تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني، وذلك، إن أمكن، في شكل تبرعات متعدِّدة السنوات لتيسير التخطيط وتمكين الأمانة من الاستجابة للطلب على أنشطة التعاون التقني والمساعدة التقنية ومن وضع برنامج للمساعدة التقنية يتسم بمزيد من الاستمرارية والاستدامة. ولعلّ اللجنة تود أيضا أن تطلب إلى الدول الأعضاء أن تساعد الأمانة على التعرف على مصادر للتمويل لدى حكوماتها.

باء- صندوق الأونسيترال الاستئماني لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر

٩٦- لعلّ اللجنة تودّ أن تستذكر أنه طُلب إلى الأمين العام، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٣٢/٤٨ المؤرّخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن ينشئ صندوقا استئمانيا لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية الأعضاء في الأونسيترال لتغطية تكاليف السفر. وباب التبرع المالي للصندوق الاستئماني الذي أنشئ بموجب ذلك القرار مفتوح أمام الدول والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية والمؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية، فضلاً عن الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين.

٩٧- وتبرّعت حكومة النمسا، في الفترة قيد الاستعراض، بمبلغ ٠٠٠ ٥ يورو، ولعلّ اللجنة تود أن تعرب عن تقديرها لها.

٩٨- واستُخدمت الموارد المتاحة في الصندوق الاستئماني خلال عام ٢٠١٢ لتيسير مشاركة مندوبين من السلفادور وكولومبيا وهندوراس في دورة الأونسيترال الخامسة والأربعين بنيويورك في تموز/يوليه ٢٠١٢. ونظرا للموارد المحدودة، غُطيت تكلفة تذاكر الطيران فقط للمندوبين الثلاثة.

٩٩- وضماناً لمشاركة جميع الدول الأعضاء في دورات الأونسيترال وأفرقتها العاملة، لعلّ اللجنة تود أن تكرِّر مناشدتها الهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك المنظمات والمؤسسات والأفراد، تقديم تبرعات إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لمساعدة البلدان النامية الأعضاء في اللجنة على تغطية تكاليف السفر.

١٠٠- ويُستذكَر في هذا الصدد أنَّ الجمعية العامة قضت، في قرارها ١٦١/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بأن تدرج الصندوق الاستئماني للندوات والصندوق الاستئماني لتقديم المساعدة المتعلقة بالسفر في قائمة الصناديق والبرامج التي يتناولها مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية.